

العنوان:	دور الإفصاح الإختياري في بيئة التقرير المالي : أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	حسن، نصر طه
المجلد/العدد:	مج21، ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	يوليو
الصفحات:	790 - 846
رقم MD:	862480
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة المالية، النظام المالي، البرامج المحاسبية، التقارير المالية، بيئة الأعمال السعودية، السعودية، المجتمع السعودي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/862480

**دور الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي:
أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية**

الدكتور

نصر طه حسن

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة بنها

**The Role of voluntary disclosure in the financial reporting environment:
Empirical evidences of the Saudi business environment**

Nasr Taha Hassan*

Abstract

This study aims to explore the role that could be played by the voluntary disclosure in improving the accounting disclosure environment by testing its effect on earnings management practices and the problem of information asymmetry, and its relation with financial statements complexity. In addition to examine whether the extension of the work of auditor to provide the kind of assurance about the voluntary disclosure could reduce the problem of the audit expectations gap. The study used two methods; empirical method using archival data for a sample of Saudi listed companies, and field study using a survey. The results showed that voluntary disclosure is associated with less earnings management practices, and alleviate the problem of information asymmetry. In addition, providing assurance about voluntary information alleviate the audit expectations gap. Also, the results showed a positive relation between voluntary disclosure and financial statements complexity. These results support the positive role of voluntary disclosure.

Key words:

Voluntary disclosure - Financial reporting - financial statements complexity - earnings management - information asymmetry - audit expectations gap.

* Assistant professor, accounting department, Benha University.
nt_hassan@yahoo.com

دور الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي:

أدله عمليه من بيئة الأعمال السعودية

ملخص

تهدف الدراسة إلى استكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح الاختياري في تحسين بيئة الإفصاح المحاسبي من خلال اختبار تأثيره على ممارسات إدارة الربح و مشكلة عدم تماثل المعلومات و ارتباطه بمدى تعقد القوائم المالية، بالإضافة إلى اختبار ما إذا كان امتداد عمل المراجع ليوفر نوع من التأكيد حول الإفصاح الاختياري يمكن أن يحد من مشكلة فجوة التوقعات في المراجعة. و قد اعتمدت الدراسة على أسلوبية الدراسة التطبيقية باستخدام البيانات الأرشيفية لعينه من الشركات السعودية و الدراسة الميدانية باستخدام قائمة الاستقصاء. و قد جاءت نتائج الدراسة لتؤيد الدور الايجابي للإفصاح الاختياري حيث يرتبط بممارسات أقل لإدارة الربح و تخفيف مشكلة عدم تماثل المعلومات، كما أن توفير التأكيد حول ذلك الإفصاح يحد من فجوة توقعات المراجعة. بالإضافة إلى أن النتائج أظهرت وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح الاختياري و مدى تعقد القوائم المالية و هو ما يشير إلى أن الإدارة تستخدم الإفصاح الاختياري للتخفيف من مشاكل المعلومات المرتبطة بتعقد القوائم المالية.

الكلمات الدالة:

الإفصاح الاختياري - التقرير المالي - إدارة الربح - عدم تماثل المعلومات - تعقد القوائم المالية - فجوة توقعات المراجعة.

١- مقدمة

تقوم الشركات بصياغة استراتيجيه كلية للإفصاح بما يتضمن التقرير المالي و بالتالي فتهيّم جودة التقرير المالي يتطلب الأخذ في الاعتبار شفافية معلومات الشركة بشكل كامل. فبيئة المعلومات الشفافة تجعل الشركة أكثر جاذبية للمستثمرين و تبنى إطار من الثقة يمكن أن يزيد من قيمة الشركة (Bazrafshan, et al. 2016). و يعتبر الإفصاح الاختياري و التقرير المالي الإلزامي قناتين للإفصاح و توصيل المعلومات إلى السوق، و قد أشارت بعض الدراسات (Welker, 1995; Leuz & Verrecchia, 2000; Leuz & Schrand, 2009; Balakrishnan, et al. 2012) إلى ملائمة نوعى الإفصاح من خلال تأثيرهم على التغيرات في أسعار الأسهم و السيولة. و في هذا السياق فتحليل دور الإفصاح الاختياري و تأثيره على عملية التقرير المالي في شكل إطار متكامل من جوانب متعددة يعتبر أمر ضروري و هام في ظل المطالبات بتطوير عملية التقرير المالي. و تزداد تلك الأهمية في بيئة الأعمال السعودية التي تمر حاليا بمرحلة تحول في متطلبات التقرير المالي الإلزامي إلى معايير التقرير المالي الدولية. و على ذلك، فالدراسة الحالية تتناول دور الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي من خلال اختبار تأثيره على كل من إدارة الربح و عدم تماثل المعلومات، حيث هناك اعتقاد بوجود علاقة سببية بين جودة الأرباح و عدم تماثل المعلومات و قد وفرت الدراسات التطبيقية أدله على ذلك الارتباط (Ecker et al. 2006; Rajgopal & Venkatachalam, 2006). و كذلك اختبار العلاقة بينه و بين درجة تعقد القوائم المالية حيث يمكن القول أن الإدارة ستستخدم الإفصاح الاختياري لتخفيف الأثر السلبي الناتج من تعقد القوائم المالية على بيئة المعلومات (Guay, et al. 2016). بالإضافة إلى اختبار ما إذا كان امتداد عمل المراجع ليشمل توفير تأكيد حول الإفصاح الاختياري سيحد من فجوة التوقعات في عملية المراجعة و هو ما طرحته دراسة (Iskander 2008) و قامت باختباره في بيئة الأعمال المصرية.

طبقا لنظرية المحاسبة الايجابية فان الشركات ستقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تلائم احتياجاتها المالية و صورتها العامة و تكون اقل تكلفه و يمكن تحملها ماليا (Fields, et al. 2001). كما أن الضغوط على الإدارة لإظهار مسئوليتها الاجتماعية قد نقل إفصاح الشركة إلى بعد جديد، و من وجهة نظر الحوكمة فان الإفصاح الاختياري يعتبر طريقه فعاله لقياس كفاءة الإدارة (Xia, 2015). و تختلف درجة الإفصاح الاختياري من شركة لأخرى حيث قد يرتبط بتكاليف الوكالة و التكاليف السياسية و التكاليف التعاقدية التي تنتج من الإفصاح الاختياري (Watts & Zimmerman, 1986) كما انه قد يعتمد على متطلبات الإفصاح الإلزامي و تأثيرها على اختيارات و أحكام المديرين (Gigler & Hemmer, 1998). و هناك ترابط بين الإفصاح الاختياري و التقرير المالي الإلزامي كقناتين لتواصل الشركة مع الأطراف الخارجية. فالشركات تميل لتوفير الإفصاح الاختياري لتوضيح مناطق الغموض المحتمل أو شرح القرارات المالية (Iatridis & Alexakis, 2012) و عندما تخطط للتمويل عن طريق الدين أو الملكية أو الاستحواذ على شركة أخرى (Healy & Palepu, 1995). كما أن الشركات التي تستخدم نماذج معقده لتقييم الخطر المالي تميل لتوفير الإفصاح الاختياري لتوفير التوضيح و الشرح و تخفيف عدم التأكد و قلق المستثمرين (Gietzmann & Trombetta, 2003), حيث تخفيف عدم التأكد يحسن من التواصل بين المديرين و الأطراف الأخرى (Bushman & Smith, 2001; Healy & Palepu, 2001), بينما زيادة عدم التأكد يمكن أن ينتج عنه زيادة في تكلفة راس المال و طلب المستثمرين لعائد عالي لتعويض المخاطر العالية (Merton, 1987). و على كل فان كمية و محتوى الإفصاح الاختياري أمر غير مؤكد حيث التوسع في الإفصاح الاختياري يحسن من سمعة المديرين في الأوقات الجيدة و لكنه سيثير التساؤل حول المهارات و اتخاذ القرارات في الأوقات الصعبة (Iatridis & Alexakis, 2012). و يرتبط قرار الإفصاح الاختياري بالترتيبات التعاقدية مثل خطط المكافآت و تعهدات الديون و الالتزامات القانونية (Bushman & Smith, 2001; Lambert, 2001), فقد

يهدف المديرين إلى التأثير على وجهات نظر المستثمرين و المقرضين لتحقيق شروط دين أفضل (Fairchild, 2003) أو توضيح التزامهم بالتشريعات المحاسبية (Abarbanell & Lehavy, 2003).

و في سياق الترابط بين الإفصاح الاختياري و التقرير المالي فقد تناول الأدب المحاسبي علاقة الإفصاح الاختياري بممارسه إدارة الربح، حيث - من ناحية- قد يؤدي للحد من تلك الممارسات لان المعلومات الإضافية تلقى الضؤ على تصرفات و حسابات الشركة بما يشجع المديرين على عدم ممارسة إدارة الربح لارتفاع خطر اكتشاف تلك الممارسات. فالإفصاح الاختياري يمكن أن يوفر معلومات أساسيه للأطراف ذات المصلحة تتعلق بسلوك و تصرفات الإدارة، و نقاط القوه و الضعف للشركة بما يساعد المستخدمين في التقييم المستقبلي للشركة و قرار الاستثمار (Iatridis & Alexakis, 2012) و بالتالي فتوفير الإفصاح الاختياري و ما يترتب عليه من زيادة وعى المستثمرين يقلل من إمكانية ممارسة إدارة الربح. و من ناحية أخرى، فقد يعكس الإفصاح الاختياري الطابع الشخصي و السلوك الانتهازي للمديرين و بالتالي يضر بمصالح الأطراف الأخرى (Weil, et al. 2006) و على ذلك يمكن القول أن الإفصاح الاختياري يشقت انتباه المستثمرين و بالتالي يخفي ممارسات إدارة الربح. و من ثم فالعلاقة بين الإفصاح الاختياري و ممارسات إدارة الربح قد تأخذ اتجاهين متعارضين، و قد أشارت دراسة Francis, et al. (2008) أن الدراسات التحليلية وفرت توقعات متعارضة حول العلاقة ما بين جودة الأرباح و قرار الإفصاح حيث يمكن أن تأخذ شكل علاقة بدائل أو علاقة تكامل. و من ثم فتوافر معلومات حول تلك العلاقة يمكن أن يكون مفيد لعملية وضع المعايير المحاسبية و خاصة فيما يتعلق بمرونة التقرير المالي التي يجب فرضها (Levitt, 1998).

و من جهة أخرى، فهناك وجهة نظر أساسيه أن التوسع في الإفصاح الاختياري يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات (Diamond & Verrecchia, 1991)،

و هو الأمر الهام للمحللين و المستثمرين (Gigler & Hemmer, 2001). فالإفصاح الاختياري يمكن أن يوفر للمحللين صورة أفضل لمركز و الأداء المالي للشركة بما يمكنهم من إصدار توقعات أكثر مضداقية (Lang & Lundholm, 2000) بينما طرحت بعض الدراسات أن التوسع في الإفصاح يمكن أن يؤدي إلى الزيادة في عدم تماثل المعلومات (Kim & Verrecchia, 1994; Zhang, 2001) فالشركات لا تميل للإفصاح عن معلومات تضر بصورتها المالية حتى إذا كان ذلك يؤدي لزيادة تكلفة راس المال (Gigler, 1994).

و بالرغم من أن القوائم المالية تعتبر وسيلة هيكلية هامة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إلا أن تعقد القواعد المحاسبية يؤدي إلى الشك حول كفاءة ذلك الإفصاح في توصيل المعلومات إلى المساهمين (Guay, et al. 2016). و في هذا السياق فالعديد من الدراسات أوضحت أن تعقد القوائم المالية يؤثر بشكل سلبي على بيئة المعلومات (You & Zhang (2009), Miller (2010), Lehavy et al. (2011), Lee (2012), Bonsall & Miller (2013), Callen et al. (2013), Lawrence (2013), Loughran & McDonald(2014), Bozanic & Thevenot (2015), and Lang & Stice-Lawrence (2015). إلا أن تلك الدراسات لم توضح ما إذا كانت الإدارة تستخدم قنوات إفصاح بديله للتخفيف من تلك الآثار السلبية لتعقد القوائم المالية (Guay, et al. 2016). و العلاقة بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية تعتمد على كيف ينشا التعقد بالقوائم المالية، فمن ناحية قد ينشا التعقد بشكل عمدي من الإدارة لإخفاء المعلومات عن المستثمرين و في هذه الحالة فانه من غير المتوقع أن تمد الإدارة المستثمرين بمعلومات إضافية خارج حدود ما هو مطلوب في القوائم المالية و بالتالي يمكن توقع عدم وجود علاقة أو وجود علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية. و من ناحية أخرى، فقد يكون تعقد القوائم المالية ناتج من تعقد عمليات الشركة و معايير الإفصاح المرتبطة بها. و في هذه الحالة فان تعقد القوائم المالية سيؤثر سلبا علي جودة بيئة المعلومات و بالتالي يمكن أن

تجا الإدارة لقنوات إفصاح أخرى لتحسين بيئة المعلومات، و على ذلك يمكن توقع وجود ارتباط ايجابي بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية.

بالإضافة إلى ما سبق فان عملية المراجعة تمثل محور هام في بيئة التقرير المالي من خلال إضفاء مصداقية للمعلومات، فعدم توافر مصداقية المعلومات يؤثر على كفاءة السوق بشكل عام (Karpoff, 1986; Lev, 1988) حيث يفترض الأطراف المشاركة في السوق الأسوأ و بالتالي يلجئون لتجميع و تحليل المعلومات من مصادرهم الخاصة و التي غالبا ما تكون مرتفعة التكلفة و بالتالي ستخرج العديد من الأطراف من السوق و الأطراف التي ستبقى ستتحمل تكلفه عاليه ستعكس على تكلفة الصفقات داخل السوق مما سيخفض من حجم التداول و السيولة. و بالرغم من أن المراجعة توفر تأكيد حول ملائمة المعلومات المالية التي تقدم للمستثمرين إلا أن حاجة السوق لمعلومات ذات جوده عاليه اكبر من الحاجة إلى معلومات القوائم المالية التي تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية (Elliott, 1998). و قد طرحت دراسة (Miller & Bahnson, 2002) انه على المراجعة العمل على خلق القيمة من خلال تخفيض عدم التأكد لدى المستثمرين بما يحسن من جودة التقرير المالي ككل و ليس مجرد توفير مصادقه على التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية و هذا هو ما يحقق رضا العملاء. و قد أشارت دراسات سابقه (Abdel-khalik (1993), (1983), Watts & Zimmerman (1982), Chow إلى أن هناك طلب متزايد على مراجعة المعلومات الإلزامية و غير الإلزامية و ذلك لتوفير التأكيد للأطراف أصحاب المصلحة، كما وجدت دراسة (Hunton et al., 2000) أن توفير التأكيد لعمليات التجارة الإلكترونية يؤثر ايجابيا على توقعات الأرباح و تقديرات أسعار الأسهم. في ضوء ذلك طرحت دراسة (Coram, 2004) أن امتداد خدمات المراجعة و توفير التأكيد للإفصاح الاختياري يزيد من اعتمادية المستثمرين على ذلك النوع من المعلومات. و في ذات السياق أشارت دراسة (Deegan et al., 2002) إلى أن هناك قلق حول المعلومات التي يتم توفيرها - و بشكل خاص التي يتم

توفيرها بشكل اختياري- بدون وجود متطلبات إلزامية حول دقة و مصداقية تلك المعلومات حيث إمكانية حدوث تحيز للإفصاح عن الأخبار الجيدة فقط و يثير ما سبق التساؤل حول ما إذا كان امتداد دور المراجع ليشمل توفير تأكيد حول الإفصاح الاختياري أو بعض عناصره يساعد في تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة مما ينعكس ايجابيا على بيئة التقرير المالي.

بناء على العرض السابق، فالدراسة الحالية تتناول السؤال العام: هل يؤثر الإفصاح الاختياري على جودة بيئة التقرير المالي؟ و في إطار ذلك السؤال العام تتناول الدراسة الأسئلة التالية:

- هل يرتبط التوسع في الإفصاح الاختياري بالحد من ممارسات إدارة الربح؟
- هل يؤدي الإفصاح الاختياري إلى تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات؟
- هل تستخدم الإدارة الإفصاح الاختياري لتخفيف الأثر السلبي لتعدد القوائم المالية؟
- هل يؤدي قيام المراجع بتوفير تأكيد حول الإفصاح الاختياري إلى تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة؟

و تضيف الدراسة إلى الأدب المحاسبي المرتبط بالإفصاح من خلال تقديم صوره أكثر اكتمالا للإستراتيجية الكلية للإفصاح حيث تتناول دور الإفصاح الاختياري في جودة بيئة التقرير المالي بشكل متكامل. كما تمثل الدراسة أهميه خاصة في بيئة الأعمال السعودية و التي تستعد لتغير إستراتيجي يتمثل في تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في كافة القطاعات في عام ٢٠١٧، و يتم الآن عملية الإعداد و التمهيد لذلك التطبيق. في سياق ذلك يمكن أن تقدم نتائج الدراسة أفكار مفيدة للمسؤولين عن بيئة التقرير المالي.

و يتم استكمال الدراسة كما يلي، يتناول القسم الثاني الدراسات السابقة و تطوير فروض الدراسة، و يعرض القسم الثالث لمنهج الدراسة بينما يقدم القسم الرابع نتائج

الدراسة، و يقدم القسم الخامس تحليل و نقاش لنتائج الدراسة و تختتم الدراسة بعرض التوصيات و اقتراحات لدراسات مستقبلية.

٢- الدراسات السابقة و فروض الدراسة

اهتم الأديب المحاسبي باختيارات الإدارة في مجال الإفصاح حيث هناك وجهة نظر أساسية أن المديرين سيقومون بالإفصاح لان المشاركين في السوق يعتبروا عدم الإفصاح على انه أخبار سيئة مما يؤثر على قيمة الشركة (Grossman & Hart, 1980; Milgrom, 1981; Verrecchia, 1983, 2001). كما أن الإفصاح سيخفض من مشكلة عدم تماثل المعلومات مما يتيح سيوله أكبر و يخفض تكلفة راس المال (Glosten & Milgrom, 1985; Diamond & Verrecchia, 1991). و تطرح الدراسة الحالية أن التوسع في الإفصاح الاختياري يمكن أن يحسن من جودة بيئة التقرير المالي من خلال التأثير على جودة الأرباح و على مشكلة عدم تماثل المعلومات و على فجوة توقعات المراجعة، بالإضافة إلى أن الإدارة يمكن أن تستخدمه للحد من التأثير السلبي لتعدد القوائم المالية على بيئة المعلومات.

٢-١ الإفصاح الاختياري و إدارة الربح

هناك وجهتي نظر بخصوص إدارة الربح (Scott, 2003) فمن ناحية تعتبر إدارة الربح سلوك انتهازى من الإدارة لزيادة منفعتها فيما يخص عقود المكافآت و عقود الدين و التكاليف السياسية، و من ناحية أخرى توفر إدارة الربح مرونة للإدارة في حماية الشركة من الأحداث غير المتوقعة. و بالتالي فهناك جانبين لإدارة الربح هما جانب ايجابي و هو انه يمكن أن يجعل القوائم المالية ذات محتوى معلوماتي أفضل و بالتالي يمكن أن يزيد من مصداقية الإدارة في التواصل مع الأطراف الخارجية، و جانب سلبي و هو انه يمكن أن يوجه الأطراف الخارجية توجيه خاطئ و بالتالي يتربط عليه سؤ توزيع للموارد (Belkaoui, 2006). و تفسر النظرية الايجابية

للمحاسبة سلوك إدارة الربح من خلال ثلاث فروض تتعلق بخطط المكافآت وتعهدات الديون و التكاليف السياسية (Watts & Zimmerman, 1990).

و تعتمد العلاقة بين الإفصاح الاختياري و إدارة الربح على التفسير النظري للعلاقة بين جودة معلومات الإدارة و الإفصاح في الأدب المحاسبي. فهناك اتجاه يتعامل مع معلومات الإدارة على أنها متغير خارجي (Grossman & Hart, 1980; Milgrom, 1981; Verrecchia, 1983). و في هذا السياق فان التوسع في الإفصاح سيخفض من عدم تماثل المعلومات في السوق و بافتراض وجود ارتباط ايجابي بين عدم تماثل المعلومات و جودة الربح فان ذلك يعني وجود ارتباط سلبي بين الإفصاح و جودة الأرباح (Francis, et al. 2008). و بالتالي فالعلاقة بين الإفصاح الاختياري و ممارسات إدارة الربح هي علاقة ايجابية حيث التوسع في الإفصاح الاختياري يرتبط بممارسات أكثر لإدارة الربح. و لكن دراسة Francis, et al. (2008) أشارت إلى أن هذا الاتجاه يؤخذ عليه إغفال أن الأطراف المشاركة في السوق ستقيم برشد جودة معلومات الإدارة و بالتالي يجب التعامل معه على انه متغير داخلي. و في سياق التعامل مع جودة معلومات الإدارة كمتغير داخلي فان العلاقة بين الإفصاح و جودة الربح ستكون علاقة ايجابية. فكلما تزيد جودة المعلومات سيزيد احتمال الإفصاح (Dye, 1985; Jung & Kwon, 1988) و ذلك لان السوق سيتعامل مع عدم الإفصاح على انه أخبار سيئة و بالتالي سيؤثر على قيمة الشركة. كما أن دراسة Verrecchia (1990) طرحت أن الأطراف المشاركة في السوق على علم بجودة معلومات الإدارة و بالتالي فإذا قامت الشركات ذات جودة المعلومات المرتفعة بحجب المعلومات عن السوق فسيؤثر ذلك على قيمة الشركة و على أصولها. و على ذلك فان ارتفاع جودة المعلومات سيرتبط بالتوسع في الإفصاح. و في هذا السياق فان الإفصاح الاختياري يرتبط سلبيًا بإدارة الربح حيث أن التوسع في الإفصاح الاختياري يرتبط بانخفاض في ممارسات إدارة الربح.

في ضوء ذلك الخلاف النظري فالدراسة الحالية تتبنى وجهة نظر ايجابية تجاه الإفصاح الاختياري و بالتالي سيتم اختبار الفرض التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط سلبية بين الإفصاح الاختياري و ممارسات إدارة الربح.

٢-٢ الإفصاح الاختياري و عدم تماثل المعلومات

عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة و المستثمرين أو بين المستثمرين اللذين لديهم معلومات و اللذين ليس لديهم يخلق الحاجة إلى مزيد من الشفافية في الإفصاح الاختياري أو الإلزامي (Cormier et al. 2012). و تقترح النظرية الاقتصادية أن تخفيض عدم التماثل في المعلومات في السوق المالية يخفض من تكلفة رأس المال (Diamond & Verrecchia, 1991). و قد تقرر الشركة التوسع في الإفصاح الاختياري لتخفيض عدم التماثل في المعلومات (Lang & Lundholm, 1993), و من ناحية أخرى قد تمتع الشركات عن التوسع في الإفصاح عن بعض أنشطتها إذا كان ذلك يوفر معلومات للأطراف الخارجية يمكن أن تضر بالشركة (Scott, 1994) و قد أوضحت دراسات سابقة أن الإفصاح الاختياري يخفض من عدم تماثل المعلومات و من تكلفة رأس المال (Ittner & Larcker, 1998; Banker, et al. 2000; Richardson & Welker, 2001; Botosan & Plumlee, 2002; Ettredge, et al. 2002; Niu, 2006; Aerts, et al. 2007, 2008; Chang, et al. 2008)

كما أن هناك علاقة بين عدم تماثل المعلومات و جودة الأرباح حيث إدارة الربح يمكن أن تزيد من عدم التأكد للمستثمرين بخصوص توزيع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة مما يؤدي إلى عدم تماثل في المعلومات بين المستثمرين اللذين لديهم معلومات و المستثمرين الأقل معلومات، و قد وجدت دراسة Bhattacharya, et al. (2009) أن الأرباح منخفضة الجودة ترتبط مع الزيادة في عدم تماثل المعلومات، و أيضا دراسة Ecker, et al. (2006) وجدت ارتباط بين جودة

المستحقات و عدم تماثل المعلومات. في ضوء ذلك و بناء على وجهة نظر الدراسة الايجابية للإفصاح الاختياري يمكن صياغة و اختبار الفرض التالي:

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط سلبية بين الإفصاح الاختياري و مشكلة عدم تماثل المعلومات.

٢-٣ الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية

القوائم المالية الأكثر تعقدا تتطلب وقت و جهد اكبر لاستخلاص المعلومات و بالتالي تكون أكثر تكلفة في التعامل معها من المستثمرين (Bloomfield, 2002). و قد وجدت دراسة (KPMG, 2011) أن تعقد القوائم المالية يزداد بشكل مستمر نتيجة للتغيرات في متطلبات الإفصاح المتعلقة بحاسبة القيمة العادلة و المشتقات و التحوط. و الزيادة في تكاليف معالجة المعلومات تؤدي إلى نقص في دقة توقعات المستثمرين حول التدفقات النقدية المستقبلية (Grossman & Stiglitz, 1980; Kim & Verrecchia, 1991) و قد طرحت بعض الدراسات أن الانخفاض في دقة توقعات المستثمرين و الزيادة في عدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية يتسبب في زيادة الإفصاح الاختياري (Jung & Kwon, 1988; Verrecchia, 1990). و قد طرحت دراسة (Taylor & Verrecchia, 2015) أن عدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية ترجع لعاملين هما التطاير الفعلي في التدفقات النقدية المستقبلية (عدم التأكد الأساسي) و المعلومات المتاحة حول تلك التدفقات (عدم التأكد حول المعلومات)، و في هذا السياق فقد طرحت دراسة (Guay, et al. 2016) أن الإدارة قد لا تستطيع تخفيض عدم التأكد الأساسي باستخدام الإفصاح الاختياري و لكنها قد تستطيع تخفيض عدم التأكد حول المعلومات باستخدام ذلك الإفصاح و هو ما يبرر التساؤل حول ما إذا كانت الإدارة تستخدم الإفصاح الاختياري لتخفيف مشاكل المعلومات المرتبطة بتعقد القوائم المالية.

في سياق التأثير السلبي لتعدد القوائم المالية على بيئة المعلومات أوضحت الدراسات السابقة أن القوائم المالية المعقدة ترتبط مع حجم تداول اقل (Miller, 2010), (Lawrence, 2013) و الزيادة في درجة تشتت توقعات المحللين و النقص في دقة تلك التوقعات (Lehavy et al., 2011; Bozanic & Thevenot, 2015) ، و عدم الاتفاق ما بين وكالات التصنيف الائتماني (Bonsall & Miller, 2013) و الانخفاض في قدرة المعلومات على التأثير على الأسعار (You & Zhang, 2009; Lee, 2012; Callen et al., 2013) ، و زيادة التطاير (Loughran & McDonald, 2014).

و هناك وجهتي نظر في تعدد القوائم المالية، فهناك وجهة نظر ترى أنها تعكس مشكلة وكاله ترتبط بالمعلومات فالمديرين قد يختاروا بشكل متعمد زيادة التعقيد (غير الضروري) في القوائم المالية إذا كانت منافعهم الشخصية من ذلك تفوق التكلفة. و في هذا السياق أوضحت دراسة (Li 2008) أن العلاقة السلبية بين الأداء و تعدد القوائم المالية تعتبر دليل على أن الإدارة تزيد من تعدد القوائم المالية بشكل متعمد لإخفاء الأداء الضعيف. و طبقا لوجهة النظر تلك فانه من غير المتوقع أن الإدارة ستوفر قنوات بديله للإفصاح لزيادة جودة بيئة المعلومات. و وجهة النظر الأخرى أن تعدد القوائم المالية يعكس تعدد عمليات الشركة و قواعد الإفصاح المرتبطة بها، حيث تحاول الإدارة تجنب التعقد غير الضروري إلا أن تعدد فواعد الإفصاح تفرض وجود قوائم ماله معقدة (Guay, et al. 2016). و في سياق وجهة النظر تلك فان الإفصاح الاختياري قد يمثل قناة مكمله نتيح للإدارة التواصل مع المستثمرين و بالتالي تخفيف الآثار السلبية لتعدد القوائم المالية على بيئة المعلومات.

و في ضوء وجهات النظر المتعارضة تهتم الدراسة الحالية باختبار كيف تتعامل الإدارة مع مشاكل المعلومات التي تنتج من تعدد القوائم المالية، حيث تفترض أن الإدارة ستستخدم الإفصاح الاختياري للتخفيف من مشكلة تعدد القوائم المالية و

بالتالي يمكن توقع علاقة ايجابية بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية. على ذلك يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الثالث: هناك ارتباط ايجابي بين الإفصاح الاختياري و مدى تعقد القوائم المالية.

٢-٤ الإفصاح الاختياري و فجوة التوقعات في المراجعة

تلعب المراجعة دور هام في توفير المصدقية للمعلومات المحاسبية و الذي يساعد الأطراف المختلفة في عملية اتخاذ القرار. و مفهوم المراجعة كعملية مستقلة و منظمه لتوفير تأكيد حول المعلومات يمكن أن يمتد ليتناول أنواع أخرى بجانب البيانات المالية مثل الإفصاح الاختياري (Karapetrovic, 2002). و في سياق نظرية الوكالة فان الإفصاح الاختياري يوفر فرصة للمديرين لتوفير معلومات ملائمة و ذات مصداقية للسوق و هو الأمر الذي يحسن من قيمة الشركة (Barako, et al. 2006) و تعتمد قيمة الإفصاح الاختياري داخل السوق على مصداقية المعلومات التي يتم توفيرها. حيث يقيم المستثمرين المعلومات المالية التي يتم مراجعتها على أنها أكثر مصداقية من المعلومات التي لا يتم مراجعتها (Hodge, 2001) و قد أشارت دراسة (Gelb & Zarowin, 2002) إلى أن منفعة الإفصاح الاختياري هي أمر محل شك حيث وجدت انه لا يؤثر على المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم. كما أن خصائص جودة المعلومات تختلف حسب طبيعة المعلومات حيث يمكن توافر تلك الخصائص بسهولة في المعلومات المالية مقابل الإفصاح غير المالي (Joseph, 2007). و تضيف كفاءة المراجعة قيمه للمستثمرين حيث أوضحت دراسة (Healy & Palepu, 2001) أن مصادر راس المال تطلب من الشركات وجود مراجع مستقل كشرط للتمويل حتى إذا لم يكن ذلك مطلوب قانونا. و أشارت دراسة (Coram, 2004) إلى أن التأكيد له تأثير ايجابي على تقديرات و توقعات المستخدمين لأسعار الأسهم و لا تعتمد قيمة التأكيد تلك على طبيعة الإشارة

التي يوفرها الإفصاح. و تضيف خدمات التأكيد قيمه لعملية المراجعة و ذلك بتوفير أنواع جديدة من المعلومات لمتخذي القرارات حيث هناك صعوبة تواجه المستثمرين في تقييم تأثير الإفصاح الاختياري الذي لم تتم مراجعته على الأرباح المستقبلية (Rajgopal et al., 2003)

و بالرغم من أن توفير التأكيد حول الإفصاح الاختياري يزيد من تكلفة الإفصاح إلا انه يمكن القول أن تكلفة الإفصاح تزيد بشكل اكبر في حالة انخفاض قيمة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها (Suijs, 2005). كما أن إضفاء المصدقية على المعلومات التي يتم توصيلها للسوق يحسن من قيمة الشركة و يقلل من تكاليف الرقابة و تكاليف الوكالة. و يعتبر تخفيض تكاليف الوكالة حافز للمديرين لزيادة ملائمة التقارير المحاسبية (Wolk & Tearney, 1997). كما أن زيادة دقة و ملائمة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها يحسن من وجهات النظر العامة حول الشركة (Barako et al., 2006).

و قد قدمت دراسة Adams & Evans (2004) إرشادات لخدمات التأكيد حول التقارير البيئية و الاجتماعية و ذلك بهدف تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة. و في هذا السياق يمكن القول أن دور المراجع المتعارف عليه في توفير التأكيد حول القوائم المالية لا يعتبر مفيد في حالة التقارير غير الإلزامية و أن تلك التقارير توفر فرصه للمراجعين لإضافة قيمه لعملائهم من خلال خدمات جودة التقرير المالي الاستشارية (Miller & Bahnson, 2002). و بالتالي يمكن القول أن قيام المراجع بتوفير تأكيد حول الإفصاح الاختياري يساهم في إشباع حاجات الأطراف الخارجية و بالتالي يمكن أن يساهم في تخفيض فجوة التوقعات في المراجعة و هو ما ينعكس ايجابيا على جودة بيئة التقرير المالي. و بالتالي يمكن صياغة و اختبار الفرض التالي:

الفرض الرابع: توفير التأكيد حول الإفصاح الاختياري يمكن أن يحد من فجوة توقعات المراجعة.

٣- تنظيم الدراسة و منهج البحث

تهدف الدراسة لاستكشاف دور الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي و لتحقيق ذلك الهدف يتم استخدام أسلوبين في الدراسة. الأول الدراسة التطبيقية باستخدام البيانات الأرشيفية لعينه من الشركات السعودية غير المالية المسجلة عن عام ٢٠١٦، و ذلك لاختبار تأثير الإفصاح الاختياري على إدارة الربح و عدم تماثل المعلومات و كذلك علاقته بمدى تعقد القوائم المالية. الأسلوب الثاني الدراسة الميدانية لاستقصاء آراء عينه من مستخدمي المعلومات المالية حول ما إذا كان توفير تأكيد عن الإفصاح الاختياري سيحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

٣-١ الدراسة التطبيقية و قياس المتغيرات

تتضمن الدراسة التطبيقية استخدام نماذج الانحدار لاختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري و كل من إدارة الربح و عدم تماثل المعلومات و تعقد القوائم المالية. و تعتمد الدراسة على البيانات الأرشيفية لعينه من الشركات السعودية غير المالية المسجلة عن عام ٢٠١٦. و يبلغ عدد الشركات السعودية غير المالية ١٢٩ شركة إلا انه تم استبعاد ٢١ شركة نظرا لعدم توافر البيانات بشكل كامل ليبلغ عدد شركات العينة ١٠٨ شركة.

٣-١-٢ قياس مستوى الإفصاح الاختياري

يتم قياس مستوى الإفصاح الاختياري من خلال إعداد مؤشر للإفصاح (Disclosure Index) بالاعتماد على عدد من المؤشرات التي استخدمتها بعض الدراسات الأخرى في البيئة السعودية. ويتم قياس الإفصاح بنسبة الإفصاح الفعلي إلى إجمالي الإفصاح بالمؤشر و ذلك باستخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح حيث كل عنصر من عناصر الإفصاح سيأخذ القيمة (١) في حالة وجوده أو (٠) في حالة عدم وجوده. و يرجع عدم إعطاء أي أوزان نسبية لعناصر الإفصاح لتخفيض التمييز في تحديد أوزان القياس (Botosan,1997;Ahmed &Caurtis

(S,1999)، و الآراء التي تستخدم في تحديد الأوزان لعناصر الإفصاح تعتمد على كيفية استخدام أصحابها للمعلومات (Dhaliwal,1980)، كما أن تحديد أوزان نسبية لعناصر الإفصاح يفتقد إلى الموضوعية وسيختلف من بلد لآخر ومن طبيعة صناعة لأخرى. و تم إعداد قائمة مبدئية لمكونات مؤشر الإفصاح لاختبار ملائمتها للبيئة السعودية من خلال تحليل التقارير السنوية لعدد (٢٠) شركة ومراجعة المؤشر المقترح بما يتوافق مع طبيعة البيئة السعودية. ويحتوى مؤشر الإفصاح الاختياري على (٧٢) بنداً موزعه على (٧) أجزاء هي: معلومات عامة عن الشركة (١١ بند)، معلومات عن مجلس الإدارة ولجانه (١٤ بند)، مناقشة وتحليلات الإدارة (١١ بند)، المسؤولية الاجتماعية والبيئية (١٠ بند)، هيكل ملكية الشركة (٩ بند)، الرقابة الداخلية وعمليات المراجعة (٨ بند)، المعلومات المستقبلية (١٠ بند).

و للتحقق من ملائمة قياس الإفصاح وإمكانية الاعتماد على المؤشر تم اختيار عينة مبدئية بطريقة عشوائية من (٢٠) شركة تمثل مختلف قطاعات العينة، و قام الباحث و باحث مساعد بقياس الإفصاح في تلك العينة بطريقه مستقلة ثم اختبار مدى العلاقة بين القياسات المختلفة باستخدام (Krippendorff's Alpha) لقياس الاتفاق في القياس (Krippendorff, 2004) وقد تم حساب (KAlpha) لإجمالي المؤشر (٠,٨٠٩) وهى تعتبر أعلى من القيمة المعيارية المقبولة (٠,٨)، كما أنه تم حساب (KAlpha) لكل قسم من أقسام الإفصاح حيث كانت أقل قيمة تم الحصول عليها هي (٠,٧٨٩) وهى قريبه من القيمة المعيارية المقبولة. كما تم قياس التماسق الداخلي بين عناصر مؤشر الإفصاح باستخدام (Cronbach's Coefficient Alpha) و هي تعبر عن إلى أي مدى تقيس عناصر المؤشر نفس الظاهرة. و تعتبر قيمة (C Alpha) مقبولة إذا كانت تساوى أو أكبر من (٠,٨) حيث يشير ذلك إلى أن قياس الإفصاح ككل متناسق داخلياً (Ho 2006, P.240) وقد بلغت (C Alpha) للعينة (٠,٨٩٣).

٣-١-٣ قياس إدارة الربح

يتم استخدام نموذج (Jones, 1991)، المعدل (Dechow et al., 1995) و الذي يعتبر من أكثر النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح ويعتمد على حساب الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح (Brian et al., 2015)، و يتسم بالقدرة على التعامل مع التغيرات التي تحدث في الاستحقاق غير الاختياري؛ وبالتالي الاستحقاق الاختياري (أبوعلي، وآخرون، ٢٠١١م، ص ٨٣، شيتوي، ٢٠٠٩م، ص ١٤٧) فضلاً عن اعتماد تطبيق هذا النموذج على فترتين ماليتين متتاليتين مما يسهل إمكانية تطبيقه، ويقوم هذا النموذج بحساب الاستحقاق الاختياري من خلال الخطوات التالية :

١- احتساب الاستحقاق الإجمالي (TA) Total Accrual :

تم قياس الاستحقاق الإجمالي بطريقة التدفق النقدي من خلال الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية أو الدخل بعد الفوائد والضرائب والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية،

$$TA_{it} = IBX_{it} - OCF_{it}$$

حيث أن:

- I : يمثل الشركة، ويأخذ القيم من ١ حتى عدد شركات الدراسة.
- T : يمثل العام الذي يخص المتغير، وينحصر بين (٢٠١٤م، ٢٠١٥م).
- TA : يمثل إجمالي حسابات الاستحقاق للشركة i خلال الفترة t.
- IBX_{it} : يمثل الدخل قبل البنود غير العادية، أو الدخل بعد الفوائد والضرائب للشركة (i) في السنة (t).
- OCF_{it} : يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

٢- تقدير قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختياري (NDA)

:Nondiscretionary Accruals

الاستحقاقات غير الاختيارية هي حسابات لا يتوافر بدائل في تحديد قيمتها من الناحية المحاسبية لذلك من الصعب على الإدارة استخدام حكمها الشخصي في استخدامها لتحقيق منفعتها الذاتية، ويتم تحديد قيمتها من خلال المعادلة:

$$NDA_{it} = \alpha^0 + \alpha^1 \left(\frac{1}{A_{it}} \right) + \alpha^2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}} \right) + \alpha^3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \alpha^4 \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- NDA: يمثل الاستحقاق غير الاختياري في السنة (t).
- A: يمثل إجمالي الأصول في نهاية السنة (t).
- ΔREV : يمثل التغيير في إيرادات الشركة i في العام t عن العام السابق (t-1).
- ΔAR : يمثل التغيير في حسابات المدينين للشركة i في العام t عن العام السابق (t-1).
- PPE: يمثل الأصول الثابتة خلال العام.
- ROA: يمثل معدل العائد على الأصول.
- ε_{it} : يمثل المبلغ المتبقي residuals أو خطأ التقدير.

$\alpha^0, \alpha^1, \alpha^2, \alpha^3, \alpha^4$: يمثل معاملات خاصة بالنموذج وقد تم تقديرها من خلال

استخدام النموذج التالي :

$$TA_{it} = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 \left(\frac{1}{A_{it}} \right) + \hat{\alpha}_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}} \right) + \hat{\alpha}_3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \hat{\alpha}_4 \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

$\hat{\alpha}_4, \hat{\alpha}_3, \hat{\alpha}_2, \hat{\alpha}_1$ تمثل تقدير للمعاملات $\alpha^1, \alpha^2, \alpha^3, \alpha^4$

٣- تقدير الاستحقاق الاختياري (DA): Discretionary Accruals:

تم تقدير (DA) من خلال الفرق بين كل من الاستحقاق الإجمالي

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

والاستحقاق غير الاختياري كالأتي: كما تم استخدام (DA_t) كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث تشير القيمة الموجبة للاستحقاق الاختياري إلى ممارسة الشركة لإدارة للأرباح؛ بغرض زيادة الدخل، بينما تشير القيمة السالبة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض تخفيض الدخل، أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري مساوية للصفر أو قريبة من الصفر فإن ذلك يشير إلى عدم وجود إدارة للأرباح.

٣-١-٤ عدم تماثل المعلومات

تم استخدام مؤشر اختلاف تبتؤات المحللين الماليين عن أرباح الشركة كمؤشر لعدم تماثل المعلومات نظرًا لدقة هذا المقياس وتوافر البيانات الخاصة بطريقة حسابه. وكلما زادت درجة اختلاف تبتؤات المحللين الماليين كلما أدي ذلك إلى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات. ويمكن حساب المؤشر من خلال المعادلة التالية (Jennifer & Isabel, 2015)

متوسط توقعات المحللين عن ربحية السهم - ربحية السهم

سعر السهم

٣-١-٥ قياس تعقد القوائم المالية

يتم قياس مدى تعقد القوائم المالية من خلال بعدين هما:

أ- القابلية للقراءة حيث توجد عدة مؤشرات مستخدمه لقياس ذلك المتغير و من بينها يتم استخدام مؤشر The Automated Readability Index (ARI) حيث يتم حساب القابلية للقراءة من خلال ذلك المؤشر كما يلي:

$$٤,٧١ * (عدد الحروف / عدد الكلمات) + ٠,٥ * (عدد الكلمات / عدد الجمل) - ٢١,٤٣$$

ب- حجم القوائم المالية و هو اللوغاريتم الطبيعي لعدد الكلمات بالقوائم المالية.

و بالتالي فان متغير FSC هو مجموع المتغيرين السابقين أ + ب.

٣-١-٦ كفاءة نظام الحوكمة

تعتمد الدراسة على مؤشر تجميحي لقياس جودة الحوكمة داخل الشركة حيث يأخذ القيمة من (صفر) إلى (٦) حسب مدى توافر مؤشرات جودة الحوكمة التالية: استقلال أكثر من نصف أعضاء المجلس، وعدم إزدوجية دور المدير التنفيذي الأول، وعدد أعضاء لجنة المراجعة لا يقل عن ثلاثة أعضاء، واستقلال أعضاء اللجنة، وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية في أعضاء اللجنة، وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة لا يقل عن (٤) مرات سنويًا.

٣-٢ الدراسة الميدانية

يتم استخدام الدراسة الميدانية لاستقصاء وجهة نظر الفئات المستخدمة لبيانات التقرير المالي حول ما إذا كان توفير المراجع للتأكيد حول معلومات الإفصاح الإختياري يخفف من فجوة التوقعات في المراجعة. و تم استخدام قائمة استقصاء قصيرة لاستطلاع وجهة نظر عينه مكونه من ثلاث فئات هي المحللين الماليين و المستثمرين (يمثلهم قطاع الائتمان في البنوك) و المراجعين. و قد تم تحديد حجم العينة بناء على الاستجابة لتعبئة قوائم الاستقصاء، حيث بلغ حجم العينة النهائي: المحللين الماليين (٤٦)، المستثمرين (٥٣)، المراجعين (٥٦). و تضمنت قائمة الاستقصاء قسمين الأول للبيانات الخاصة بمفردات العينة و الثاني يتضمن أسئلة الدراسة. حيث تضمنت قائمة الاستقصاء سؤالين فقط حول ما إذا كان توفير تأكيد عن الإفصاح الإختياري بشكل عام أو لعناصر منه يحد من فجوة التوقعات في

المراجعة. و طلب من مفردات العينة تحديد مدى موافقتهم من خلال مقياس خماسي من ١ إلى ٥، حيث ١ تشير إلى عدم الموافقة بشكل مطلق و ٥ تشير إلى الموافقة بشكل قوى.

٤ - النتائج

٤-١ وصف المتغيرات

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التطبيقية. فيما يتعلق بممارسات إدارة الربح، (DAC) توضح النتائج أن متوسط قيمة المستحقات الاختيارية بشركات العينة تبلغ ٩٥٨٢٩٢، كما أوضحت نتائج القياس (غير وارده في الجدول) انه من بين شركات العينة هناك ٢٣ (٢١%) شركة لا تقوم بممارسة إدارة الربح بينما ٨٥ (٧٩%) شركة تقوم بذلك منها ٥٩ (٦٩،٤%) شركة تقوم بإدارة الربح في اتجاه الزيادة و ٢٦ (٣٠،٦%) شركة في اتجاه التخفيض. و بخصوص الإفصاح الاختياري (VD) فالنتائج توضح أن متوسط نسبة الإفصاح في شركات العينة ٥٧،٩٨ و هي تعتبر نسبة متوسطة. و تبلغ متوسط نسبة عدم تماثل المعلومات (IA) ٠،٢٣. و يبلغ متوسط عدد المحللين (AA) للشركات ٧، بينما تبلغ متوسط نسبة الأسهم المتداولة (TS) ٦١%. أما كفاءة نظام الحوكمة (CG) فيبلغ المتوسط لشركات العينة ٤،٦ و هو يعكس التزام بدرجة كبيره بمبادئ و معايير الحوكمة. أما بخصوص تعقد القوائم المالية فان متوسط مؤشر إمكانية القراءة للقوائم المالية Rindex يبلغ 0.0098507- أما حجم القوائم Length فان متوسط اللوغاريتم الطبيعي لعدد الكلمات في التقارير السنوية ٣،٥٣٢٣١٤ (٣٤٩٧،٧٧٩ كلمة).

جدول (١): وصف متغيرات العينة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
DAC	108	-6.32E6	8.25E6	958292.3	1.18574E6
VD	108	26.00	72.00	57.9811	10.30024
CS	108	1.95	10.74	7.1289	2.62113
LEV	108	1.07	10.98	5.3480	2.86478
TA	108	0.00	1.00	0.6897	0.46464
OCF	108	-7.85E4	1.83E7	1514125.7	4.10587E6
OPM	108	-9.72E5	1.05E7	609704.4	2.40818E6
IA	108	-0.51	0.68	0.2309	0.23771
TS	108	0.60	92.70	61.4421	29.46503
AA	101	0.00	21.00	7.4000	4.83844
CG	108	3.00	6.00	4.6226	0.82176
Rindex	108	-0.45	0.76	-0.0098507	0.2602119
Length	108	3.386499	3.698796	3.532314	0.1005913

٢-٤ نتائج الدراسة التطبيقية

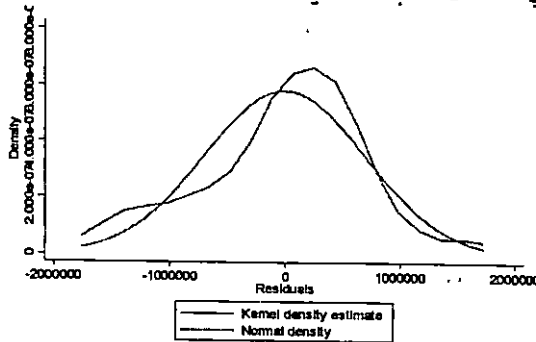
١-٢-٤ الإفصاح الاختياري و إدارة الربح

لاختبار العلاقة الأحادية (الفردية) بين الإفصاح الاختياري و إدارة الربح، فقد تم استخدام اختبار الارتباط (pearson correlation) بين المتغيرين حيث أوضحت النتائج وجود ارتباط سلبي متوسط بين نسبة الإفصاح الاختياري و قيمة الاستحقاق الاختياري ($\beta = -0.628$ & Sig. 0.000) و هو ما يشير إلى أن زيادة نسبة الإفصاح الاختياري بالشركة يرتبط بقيمة منخفضة للاستحقاق الاختياري و هو مؤشر على عدم الميل لممارسة إدارة الربح. أي أن ارتفاع نسبة الإفصاح الاختياري يرتبط بممارسات أقل لعملية إدارة الربح.

أما لاختبار الفرض الأول من فروض الدراسة فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي التالي (Iatridis & Alexakis, 2012):

$$DAC = \beta_0 + \beta_1 VD + \beta_2 OCF + \beta_3 CS + \beta_4 OPM + \beta_5 LEV + \beta_6 TA + \beta_7 CG$$

حيث المتغير التابع DAC يعبر عن قيمة الاستحقاق الاختياري بينما المتغير المستقل VD يعبر عن نسبة الإفصاح الاختياري بالشركة. كما يتضمن النموذج مجموعه من متغيرات الرقابة تتمثل في: OCF التدفقات النقدية التشغيلية, CS حجم الشركة مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول, OPM ربحية الشركة معبرا عنها بالربح التشغيلي, LEV الرافعة معبرا عنها بإجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية, TA طبيعة نشاط الشركة و هي متغير وهمي ثنائي يأخذ القيمة ١ إذا كانت الشركة صناعية و ٠ عكس ذلك, CG جودة نظام الحوكمة المتبع بالشركة. و حول توافر اشتراطات نموذج الانحدار الخطى فقد تم اختبار شرط التوزيع الطبيعي للقيم المتبقية من النموذج **normality of residuals** حيث يوضح الشكل التالي توزيع تلك القيم. و يتضح من الشكل وجود مشكله فيما يتعلق بذلك الشرط و للتعامل معها تم إجراء اختبار الانحدار مع استخدام تحسين الأخطاء المعيارية **standard errors robust**. كذلك تم إجراء اختبار Breusch-Pagan للتأكد من توافر شرط تجانس انحرافات القيم المتبقية **homoscedasticity**، و جاءت النتائج ($\chi^2(1) = 1.35$; $\text{Prob} > \chi^2 = 0.104$) لتوضح توافر ذلك الشرط. أما شرط عدم الارتباط بين المتغيرات المستقلة **collinearity** فقد أوضحت نتائج اختبار Variance Inflation Factor (VIF) أن أعلى قيمة VIF تم الحصول عليها تبلغ ٥,٦ و هي اقل من ١٠. وبالتالي يمكن القول بتوافر ذلك الشرط.



شكل (١): توزيع القيم المتبقية من النموذج

و يعرض الجدول التالي نتائج اختبار الانحدار حيث تشير النتائج إلى معنوية النموذج و بالتالي ملائمته و إمكانية الثقة في النتائج. كما أن قيمة R2 تعتبر قيمة مرتفعة و تعبر عن قدرة النموذج على تفسير نسبة كبيرة (٨٨% تقريباً) من التغير في المتغير التابع (قيمة الاستحقاق الاختياري). و تشير النتائج إلى وجود ارتباط معنوي سلبي بين نسبة الإفصاح الاختياري و قيمة الاستحقاق الاختياري بما يعكس أن التوسع في الإفصاح الاختياري يرتبط بممارسات أقل لإدارة الربح و هو ما يتفق مع وجهة نظر الدراسة و يؤيد صحة الفرض الأول حيث هناك ارتباط سلبي بين الإفصاح الاختياري و إدارة الربح.

جدول (٢): نتائج اختبار الانحدار بين الإفصاح الاختياري و إدارة الربح

	Standardized Coefficients	t	Sig.
	Beta		
VD	-0.750	-8.667	0.000
CS	0.877	8.387	0.000
LEV	0.047	0.595	0.562
OCF	0.316	1.471	0.064
OPM	-0.294	-4.26	0.677
TA	0.102	1.233	0.085
CG	0.203	2.147	0.015
Adjusted R Square	0.887		
F	30.863		
Sig.	0.000		

٤-٢-٢ الإفصاح الاختياري و عدم تماثل المعلومات

لاختبار العلاقة الأحادية بين نسبة الإفصاح الاختياري و عدم تماثل المعلومات فقد تم استخدام اختبار الارتباط بين المتغيرين. و قد أوضحت النتائج وجود ارتباط سلبي قوى ($\beta = - 0.802$ & Sig. 0.000) و هو ما يشير إلى أن زيادة الإفصاح

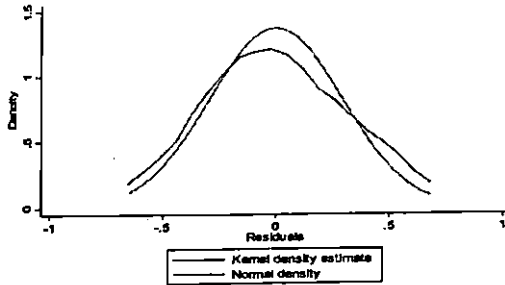
الاختياري يرتبط بمعدل منخفض لاختلاف تنبؤات المحللين الماليين عن أرباح الشركة، و بالتالي فهناك ارتباط سلبي بين الإفصاح الاختياري و عدم التماثل في المعلومات.

و لاختبار الفرض الثاني من فروض الدراسة يتم استخدام النموذج التالي (Cormier, et al. 2012)

$$IA = \beta_0 + \beta_1 VD + \beta_2 TS + \beta_3 AA + \beta_4 CS + \beta_5 TA$$

حيث المتغير التابع IA هو عدم تماثل المعلومات معبرا عنه بمؤشر اختلاف تنبؤات المحللين الماليين عن أرباح الشركة، أما المتغير المستقل VD فهو نسبة الإفصاح الاختياري. كما تضمن النموذج بعض متغيرات الرقابة و التي تمثل محددات عدم تماثل المعلومات و هي: TS الأسهم المتاحة للتداول و هي -1 نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة أو الأفراد أو المؤسسات التي تزيد عن ٥%، AA عدد المحللين المتبعين للشركة، CS حجم الشركة و TA طبيعة النشاط.

و فيما يتعلق باشتراطات نموذج الانحدار، يعرض الشكل التالي توزيع القيم المتبقية من النموذج و الذي يوضح عدم توافر ذلك الشرط بشكل كامل و لذلك تم إعادة النموذج مع استخدام تحسين الأخطاء المعيارية حيث جاءت النتائج متسقة مع النموذج الأساسي و بالتالي يمكن القول بتوافر ذلك الشرط. كما أوضحت نتائج اختبار Breusch-Pagan ($\chi^2(1) = 5.35$; Prob > $\chi^2 = 0.457$) توافر شرط تجانس توزيع الانحرافات، بالإضافة إلى أن أعلى قيمة VIF تم الحصول عليها تبلغ ٥,٦٧ و بالتالي يمكن القول بتوافر شرط عدم الارتباط بين المتغيرات المستقلة.



شكل (٢): توزيع القيم المتبقية من النموذج

و يعرض الجدول التالي لنتائج اختبار الانحدار و التي توضح معنوية النموذج بما يعكس ملائمته و الثقة في النتائج. كما أن قيمة R^2 تعتبر مرتفعة و تعكس قدرة النموذج على تفسير نسبه كبيره (٦٧% تقريبا) من التغير في المتغير التابع. و توضح نتائج الانحدار وجود ارتباط معنوي سلبي بين الإفصاح الاختياري و عدم التماثل في المعلومات بما يؤيد صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة حيث التوسع في الإفصاح الاختياري يحد من مشكلة عدم التماثل في المعلومات.

جدول (٣): نتائج اختبار الانحدار بين الإفصاح الاختياري و عدم تماثل المعلومات

	Standardized Coefficients	t	Sig.
	Beta		
VD	-.143	-3.978	0.034
CS	0.812	4.705	0.000
TS	0.096	2.003	0.098
AA	0.941	-0.006	0.996
TA	0.076	0.042	0.849
Adjusted R Square	0.671		
F	10.172		
Sig.	0.000		

٤-٢-٣ الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية

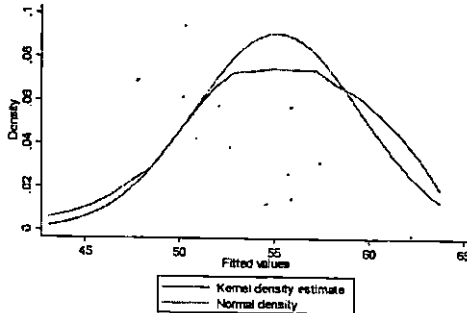
لاختبار العلاقة الاحادية بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية فقد تم استخدام اختبار الارتباط بين المتغيرين. و قد أوضحت النتائج وجود ارتباط ايجابي قوى ($\beta = 0.857$ & Sig. 0.000) و هو ما يشير إلى أن زيادة التعقد في القوائم المالية يرتبط بالتوسع في الإفصاح الاختياري.

و لاختبار الفرض الثالث المتعلق بالعلاقة بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية يمكن استخدام النموذج التالي (Guay, et al. 2016):

$$VD = \beta_0 + \beta_1 FSC + \beta_2 CS + \beta_3 ROA + \beta_4 LOSS + \beta_5 LEV + \beta_6 TA + \beta_7 CG + \beta_8 AA$$

حيث FSC مدى تعقد القوائم المالية، ROA معدل الدخل قبل العناصر غير العادية إلى إجمالي الأصول، LOSS متغير يأخذ القيمة ١ إذا حققت الشركة خسارة و القيمة ٠ عكس ذلك، AA عدد المحللين المتبعين للشركة.

و بخصوص اشتراطات استخدام النموذج، فنتائج الاختبارات لتلك الشروط أوضحت توافر شرطي تجانس توزيع الانحرافات ($Prob > chi2 = 0.339$) و عدم ارتباط المتغيرات المستقلة (أعلى قيمة VIF بلغت ٦,٨٢). أما شرط التوزيع الطبيعي للقيم المتبقية، فالشكل التالي يوضح عدم توافر ذلك الشرط بشكل كبير و لذلك تم إعادة النموذج مع استخدام تحسين الأخطاء المعيارية حيث جاءت النتائج متسقة إلى حد كبير مع النموذج الأساسي و بالتالي يمكن القول أن تأثير عدم توافر ذلك الشرط على نتائج النموذج تأثير محدود.



شكل (٣): توزيع القيم المتبقية من النموذج

و يعرض جدول (٤) لنتائج اختبار الانحدار، حيث توضح معنوية النموذج بما يعكس ملائمته و الثقة في النتائج. كما أن قيمة R2 تعتبر مرتفعه و تعكس قدرة النموذج على تفسير نسبه كبيره (٨٠% تقريبا) من التغير في المتغير التابع. و توضح نتائج الانحدار وجود ارتباط معنوي ايجابي بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية بما يؤيد صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة حيث زيادة التعقد في القوائم المالية يرتبط بالتوسع في الإفصاح الاختياري و هو ما يعكس أن الإدارة تستخدم الإفصاح الاختياري لتحسين بيئة المعلومات بالتخفيف من مشاكل المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية المعقدة.

جدول (٤): نتائج اختبار الانحدار بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية

	Standardized Coefficients	t	Sig.
	Beta		
FSC	5.195097	2.88	0.008
CS	3.153039	1.21	0.025
ROA	-1.116878	-0.04	0.971
LOSS	0.2143446	0.10	0.926
LEV	0.7074657	2.86	0.049
TA	-1.31285	-0.85	0.410
CG	1.210701	1.29	0.022
AA	4.390803	2.75	0.018
Adjusted R Square	0.8078		
F	12.41		
Sig.	0.001		

٣-٤ نتائج الدراسة الميدانية

يعرض الجدول التالي لمتوسط ردود فئات العينة حول وجهة نظرهم عن الإفصاح الاختياري و فجوة التوقعات في المراجعة. و يتضح من الجدول أن فئات العينة الثلاث تتفق مع وجهة النظر أن قيام المراجع بتوفير التأكيد حول الإفصاح الاختياري بشكل عام يساعد على الحد من فجوة التوقعات في عملية المراجعة. و بإجراء اختياري Kruskal-Wallis لاختبار الاختلاف بين أكثر من عينة و Mann-Whitney لاختبار الاختلاف بين عينتين، جاءت النتائج لتوضح عدم وجود اختلافات جوهرية بين الفئات الثلاث ككل و من بين كل فئتين على حده حيث كانت قيمة p value في الاختبارات اكبر من ٠,٠٥. و بالتالي فتلك النتائج تؤيد الفرض الرابع من فروض الدراسة حيث بشكل عام توفير التأكيد لمعلومات الإفصاح الاختياري يمكن أن يحد من مشكلة فجوة التوقعات في المراجعة. أما بخصوص أقسام الإفصاح الاختياري، فهناك تشابه بين وجهات نظر فئات العينة الثلاث، حيث من وجهة نظر الفئات الثلاث فان توفير التأكيد لبند المعلومات المستقبلية يليه بند مناقشة وتحليلات الإدارة يساعد في الحد من فجوة توقعات عملية المراجعة. بينما هناك قبول متوسط أو ضعيف من فئات العينة حول جدوى امتداد خدمة التأكيد للعناصر الأخرى باستثناء تأييد كبير من المراجعين لتوفير التأكيد حول معلومات المسؤولية الاجتماعية و البيئية. و تعتبر اقل عناصر الإفصاح الاختياري اهتماما من جانب فئات العينة لتوفير التأكيد حولها هي معلومات الشركة و معلومات هيكل الملكية.

جدول (٥): نتائج تحليل ردود العينة

المراجعين	المستثمرين	المحللين الماليين	
3.936364	4.243902	4.185185	قيام المراجع بتوفير خدمة التأكيد حول الإفصاح الاختياري للشركة يحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
قيام المراجع بتوفير خدمة التأكيد حول عناصر الإفصاح الاختياري التالية يحد من فجوة التوقعات في المراجعة:			
2.904295	3.769048	3.636364	معلومات عامة عن الشركة،
3.105042	3.357143	2.888889	معلومات عن مجلس الإدارة ولجانه،
4.205415	4.47619	4.37037	مناقشة وتحليلات الإدارة،
4.345938	3.642857	3.837037	المسئولية الاجتماعية والبيئية،
2.823996	3.02381	3.111111	هيكل ملكية الشركة،
3.064893	3.309524	3.296296	الرقابة الداخلية وعمليات المراجعة،
4.285714	4.571429	4.666889	المعلومات المستقبلية.

٥- تحليل و نقاش

استهدفت الدراسة الحالية استكشاف الدور الذي يلعبه الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي، أي اختبار ما إذا كان التوسع في الإفصاح الاختياري ينعكس على ارتفاع جودة التقرير المالي حيث يمكن النظر إلى العلاقة بين الإفصاح الاختياري و التقرير المالي الإلزامي كعلاقة تكامل أو علاقة بدائل. و تطرح الدراسة انه يمكن اعتبار أن التوسع في الإفصاح الاختياري مؤشر على اهتمام الإدارة بصياغة استراتيجيه شامله للإفصاح تتسم بشفافية أكثر و تهتم بجودة التقرير المالي حيث

هناك تكامل بين الإفصاح الاختياري و التقرير المالي الإلزامي كقناتين لتوصيل المعلومات. و قد وفرت نتائج الدراسة أدله عمليه تؤيد وجهة النظر تلك حول الدور الايجابي للإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي، حيث أظهرت النتائج أن التوسع في الإفصاح الاختياري يرتبط بممارسات اقل لإدارة الريج بما يعكس ارتفاع جودة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها، كما يرتبط بالحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. و كذلك أوضحت النتائج أن الإدارة تستخدم الإفصاح الاختياري للتقليل من مشاكل المعلومات الناتجة من تعقد القوائم المالية. بالإضافة إلى أن النتائج أظهرت انه من وجهة نظر مستخدمي معلومات التقرير المالي فان قيام المراجع بتوفير خدمات التأكيد حول معلومات الإفصاح الاختياري يمكن أن يحد من فجوة التوقعات في عملية المراجعة. و قد أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الإفصاح الاختياري في الشركات السعودية تعتبر نسبه متوسطه، و قد تعكس تلك النسبة المتوسطة في سياق بيئة الأعمال السعودية انخفاض مستوى المخاطر في تلك البيئة. كما قد تعكس تلك النسبة البعد الثقافي في البيئة السعودية حيث تتسم بالسرية و عدم الميل للإفصاح و ذلك كما تم تصنيفها في تصنيف Hofstede للمتغيرات الثقافية.

فيما يتعلق بعلاقة الإفصاح الاختياري بجودة الأرباح فهناك وجهتي نظر ترى الأولى أن عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة و الأطراف الخارجية يخلق طلب على الإفصاح و يحفز الإدارة على الإفصاح لارتفاع قيمة المعلومات في هذا السياق، و بالتالي فالشركات ذات جودة الأرباح المنخفضة ستوسع في الإفصاح نظرا لارتفاع عدم تماثل المعلومات في تلك الشركات. من ناحية أخرى، فان زيادة جودة المعلومات تحفز الإدارة على التوسع في الإفصاح و في هذا السياق فان ضعف جودة الأرباح يرتبط بإفصاح اقل لان المستثمرين سيتعاملون مع هذا الإفصاح على انه اقل مصداقية (Francis, et al. 2008). و قد جاءت نتائج الدراسة التطبيقية لتؤيد وجهة النظر الايجابية حيث يرتبط التوسع في الإفصاح الاختياري بممارسات

أقل لإدارة الربح و بالتالي بجوده أرباح أعلى. و يتسق ذلك مع ما طرحته دراسة (Ball, 2006) من أن الإدارة التي توفر أرقام محاسبية أكثر دقة تكون أقل احتمالا لتوفير معلومات مضلله عن توقعاتها (الإفصاح الاختياري)، و كذلك نتائج دراسة (Ball et al., 2012) التي وجدت أن الشركات التي لديها أتعاب مراجعه اعلي - كقياس للتحقق من القوائم المالية- يكون لديها تقديرات إدارة (إفصاح اختياري) أكثر تكرارا و توقيت و دقة للمستثمرين. كما تتسق تلك النتيجة مع بعض الدراسات التي وجدت علاقة ايجابية بين جودة الأرباح و الإفصاح الاختياري (Lennox & Park, 2006; Francis et al., 2008; Gong et al., 2009). و أيضا مع دراسة (Sanjaya & Young, 2012) و التي وجدت علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري و إدارة الربح في قطاع البنوك و أشارت إلى أن ذلك يعكس أهمية الإفصاح الاختياري لمستخدمي القوائم المالية. و سلوك إدارة الربح يمكن تفسيره من خلال ثلاث فروض: فرض خطط المكافآت حيث الشركات التي لديها خطط للمكافآت تميل لإدارة الربح، فرض تعهدات الديون حيث الشركات التي لديها معدل الديون لحقوق الملكية عالي تميل لإدارة الربح، و فرض التكاليف السياسية حيث الشركات الكبيرة التي لديها تكاليف سياسية تميل لإدارة الربح. و في ضوء تلك الفروض فإن نتيجة الدراسة بوجود علاقة سلبية مع الإفصاح الاختياري يمكن أن تعكس أن للإفصاح الاختياري دور ايجابي في الحصول على تعاقدات ملائمة تتعلق بالتمويل بالدين و التخفيف من حدة التكاليف السياسية التي تتعرض لها الشركة و بالتالي تخفيف ميل الإدارة لممارسة إدارة الربح في ضوء تلك الفروض. و تتسق تلك النتيجة مع سياق الأدب المحاسبي الذي أوضح أن الشركات يكون لديها دوافع للتوسع في الإفصاح الاختياري عند اللجوء للتمويل باستخدام الدين حيث يستخدم لتخفيف قلق الدائنين حول المعلومات التي تحتفظ بها الشركة (Mo, 2015). كما أن هناك اعتقاد عام بأن الإفصاح يرتبط بتخفيض في تكلفة رأس المال (Beyer, et al. 2010; Hail, 2011).

و بخصوص مشكلة عدم تماثل المعلومات و التي ترجع إلى اختلاف المعلومات المتاحة للأطراف الداخلية (الإدارة) عن تلك المتاحة للأطراف الخارجية (المستثمرين)، و في تلك الحالة عادة ما يطلب المستثمرين علاوة خطر المعلومات. و يمكن الحد من تلك المشكلة بزيادة الإفصاح الاختياري، و ذلك كما طرحت دراسة (Graham et al. (2005 أن الإفصاح الاختياري يخفض من خطر المعلومات المتعلق بالأرباح المتوقعة للشركة. كما اقترحت دراسة (Percy (2000 أن الاختيارات المحاسبية المتاحة للإدارة و بشكل خاص فيما يتعلق بمعالجة و الإفصاح عن تكاليف البحوث و التطوير ترتبط بتكاليف الوكالة و عدم تماثل المعلومات و أن الإفصاح الاختياري يمكن أن يساهم في تخفيض تلك التكاليف. كما طرحت دراسة (Mo, 2015) أن أحد مزايا الإفصاح الاختياري الحد من عدم تماثل المعلومات بين الشركة و الدائنين و بالتالي يمكن تخفيض معدل فوائد الديون. و قد جاءت نتائج الدراسة لتوفر أدله عمليه تؤيد ذلك الطرح. و تلك النتيجة تتسق مع سياق ما وجدته دراسة (موسى & حسن، ٢٠١٦) من ان الدوافع وراء الإفصاح الاختياري في الشركات السعودية ترتبط تلك بشكل اساسي بمشكلة عدم تماثل المعلومات حيث تتمثل اهم تلك الدوافع في ان الإفصاح الاختياري يروج لشفافية و دقة الإفصاح، يخفض من خطر تداول معلومات بين المستثمرين حول أسهم الشركة، يوفر معلومات هامة للمستثمرين لا تتوافر لهم من خلال الإفصاح الإلزامي.

كما تناولت الدراسة علاقة الإفصاح الاختياري بتعدد القوائم المالية حيث عبرت الجهات التنظيمية عن قلقها بشأن طول و تعدد القوائم المالية و اهتمت بزيادة الوضوح و القابلية للقراءة في الإفصاح على سبيل المثال (SEC, 2008; FASB)† (2009; FRC, 2011)† إلا انه بالرغم من جهود تلك الجهات فهناك زيادة في تعدد القوائم المالية و تكاليف معالجة المعلومات المرتبطة بها و يرجع ذلك بشكل أساسي

† the SEC's "plain English" rule, FASB's "Disclosure Framework Project" in 2009 and "Simplification Initiative" in 2014, and the UK Financial Reporting Council's "Cutting Clutter" Initiative in 2011.

للتغيرات في متطلبات الإفصاح (KPMG, 2011). و أظهرت النتائج وجود ارتباط ايجابي بين الإفصاح الاختياري و تعقد القوائم المالية و هو ما يتضمن أن الإدارة قد تستخدم الإفصاح الاختياري لتحسين بيئة المعلومات.

و تتسق تلك النتيجة مع وجهة نظر النظرية الاقتصادية التي تتوقع أن الإدارة تستخدم الإفصاح الاختياري للتخفيف من مشاكل المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية المعقدة، حيث يساهم الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم التأكد حول المعلومات حيث أنه يزيد من المعرفة العامة. و في هذا السياق أوضحت بعض الدراسات أن الشركات التي لديها تقلبات في عملياتها الأساسية بشكل اكبر تكون أقل احتمالا لتوفير الإفصاح الاختياري (Waymire, 1985; Chen et al., 2011) و تتشابه النتيجة مع دراسة (Balakrishnan et al. (2014 التي وجدت أن الإدارة تستجيب للانخفاض في تغطية المحللين للشركة عن طريق زيادة الإفصاح الاختياري. كما تؤيد النتيجة وجهة النظر أن التعقد في القوائم المالية لا ينتج من تعمد الإدارة ذلك، و في هذا السياق أوضحت دراسة (Bloomfield (2008 أن العلاقة السلبية بين أداء الشركة و تعقد القوائم المالية يمكن تفسيره على أن الأداء الضعيف يتطلب من الإدارة توفير توضيح أكثر تفصيلا. كما أوضحت دراسة (Bushee et al. (2015 أن الإدارة تستخدم لغة أكثر تعقيدا لتوصيل - و ليس إخفاء - المعلومات في حالة قيام المحللين بسؤال أسئلة معقدة.

و بالإضافة إلى تأثير الإفصاح الاختياري على جودة التقرير المالي، فإن عملية المراجعة تمثل جزء هام و أساسي في بيئة التقرير المالي. و بالرغم من أن المراجعة توفر تأكيد حول ملائمة المعلومات المالية التي تقدم للمستثمرين إلا أن حاجة السوق لمعلومات ذات جودة عالية اكبر من الحاجة إلى معلومات القوائم المالية التي تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية (Elliott, 1998). و على ذلك فإن توفير خدمات تأكيد المعلومات يعتبر امتداد طبيعي لدور المراجعة المتعارف عليه. و قد طرحت دراسة (Miller & Bahnson, 2002) أنه على المراجعة العمل على خلق القيمة من

خلال تخفيض عدم التأكد لدى المستثمرين بما يحسن من جودة التقرير المالي ككل و ليس مجرد توفير مصادقه على التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية و هذا هو ما يحقق رضا العملاء. فزيادة قدرة المراجعين على إيجاد القيمة من خلال تخفيض عدم التأكد حول جودة المعلومات الموجودة في تقارير الإدارة أكثر من مجرد تأكيد التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية يعتبر شئ أساسي لتطوير جودة التقرير المالي، حيث يجب أن تكون المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ذات مصداقية و احد وسائل ذلك مصادقتها من طرف محايد كالمراجع (Scott, 2003). و على ذلك فقد طرحت الدراسة أن توفير المراجع تأكيد حول معلومات الإفصاح الاختياري يمكن أن يحد من فجوة التوقعات في عملية المراجعة. و قد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤيد ذلك الطرح، حيث اتفقت وجهة نظر كل من المحللين الماليين و المستثمرين و المراجعين على أن قيام المراجع بتوفير خدمة التأكيد للإفصاح الاختياري يمكن أن يحد من مشكلة فجوة التوقعات. كما أظهرت النتائج اهتمام خاص بمعلومات تحليل الإدارة و المعلومات المستقبلية. و يتفق ذلك الاهتمام بمعلومات تحليل و نقاش الإدارة و المعلومات المستقبلية مع الاتجاه الحالي المطالب بتطوير تقرير الشركة في اتجاه ما يسمى التقرير المتكامل و الذي يتضمن زيادة الاهتمام بالمعلومات المستقبلية و المعلومات غير المالية. و تتسق تلك النتيجة مع نتائج دراسة (Iskander 2008) التي وجدت ان امتداد خدمات المراجع لتوفير التاكيد حول معلومات الإفصاح الاختياري يخفف من فجوة التوقعات و ذلك من وجهة نظر الاطراف المشاركة في بيئة الاعمال المصريه. كما تتسق مع سياق وجهة النظر ان توفير التاكيد من خلال اصدقاء مصداقيه للمعلومات يخفض من تكاليف الوكاله و تكاليف الرقابه و بالتالي يمكن القول انه بالرغم من زيادة تكلفة الإفصاح نتيجة لتوفير التاكيد الا ان تلك الزيادة تكون مبرره في سياق ان انخفاض قيمة المعلومات تؤدي لزيادة التكلفة بشكل اكبر.

و في إطار مشكلة فجوة التوقعات فإنه يمكن القول أن تلك المشكلة هي مسئولية مشتركة بين الإدارة، المسئولة عن كمية المعلومات التي يتم توفيرها للأطراف الخارجية، و المراجع، المسئول عن توفير التأكيد حول المعلومات. و بالتالي فإن نتائج الدراسة تعكس أن التعامل مع تلك المشكلة يتطلب من الإدارة أن تزيد من كمية المعلومات التي تقوم بتوفيرها للأطراف الخارجية لزيادة إشباع حاجة تلك الأطراف و يمكن أن يتم ذلك من خلال التوسع في الإفصاح الاختياري، كما يتطلب التوسع في مسئولية المراجع بان تمتد لتوفير تأكيد حول معلومات الإفصاح الاختياري. إلا أنه يمكن القول أن التوسع في الإفصاح الاختياري قد يكون مكلف بالنسبة للشركة و بالتالي يمكن البدء بالتوسع في معلومات تحليل و نقاش الإدارة و المعلومات المستقبلية كأهم أنواع المعلومات للأطراف المختلفة. كما تعكس تلك النتيجة أن هناك حاجة للاهتمام باختيار فريق المراجعة الخاص بالشركة و الذي يجب أن يكون على كفاءة كبيره و متنوع الخبرات حتى يتمكن من تقديم خدمة التأكيد حول معلومات الإفصاح الاختياري و التي تتسم بالتنوع عدم وجود معايير محددة تحكم تقديم تلك المعلومات. كما تعكس النتيجة الحاجة إلى قيام المنظمات المهنية و الجهات المختصة بتطوير إرشادات أكثر حول خدمات التأكيد.

في ضوء ما سبق فإن التوسع في الإفصاح الاختياري يرتبط بزيادة جودة المعلومات المالية المقدمة و يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات، كما أن زيادة مسئوليات المراجع بتوفير تأكيد حول ذلك الإفصاح يحد من مشكلة فجوة التوقعات. بالإضافة إلى أن الإدارة يمكن أن تستخدمه لتحسين بيئة المعلومات و تخفيف مشاكل المعلومات الناتجة من تعقد القوائم المالية. و تمثل تلك النتائج أهميه خاصة في سياق بيئة الأعمال السعودية و التي تمر حالياً بمرحلة تحول إلى تطبيق معايير التقرير المالي الدولية حيث تشير النتائج إلى وجود ارتباط بين الإفصاح الاختياري و التقرير المالي الإلزامي كأدوات متكاملة لإفصاح الشركة. و فهم تلك العلاقة يعتبر خطوه لتحليل التبرير الاقتصادي لتشريعات الإفصاح مثل تطبيق IFRS. فقرار الإفصاح الاختياري هو نتيجة للتوازن بين جانبيين هما دوافع الإفصاح و دوافع عدم

الإفصاح، و التغييرات في متطلبات الإفصاح الإلزامي (مثل تبني IFRS) قد تؤثر في دوافع الإفصاح لدى الشركة كاستجابة لطلب السوق المتزايد على الإفصاح. و في إطار بيئة الأعمال السعودية التي تستعد لتطبيق IFRS ذلك العام و ما قد ينتج من تعقد القوائم المالية فان نتائج الدراسة توضح أن هناك حاجة إلى التوسع في ذلك الإفصاح. حيث من المتوقع ان تقوم الشركات بزيادة الإفصاح عقب تبني IFRS كنتيجة لتحسين جودة الأرباح، و قد اشارت دراسات (Wu & Zhang (2009) and Ozkan, et al. (2012) الى ان المعلومات المحاسبية تكون اكثر منفعة للتقييم الداخلي بعد تطبيق IFRS و على ذلك تكون المعلومات المحاسبية اكثر منفعة للمستثمرين لاغراض التقييم و بالتالي قد يطلبوا افصاح اكثر عن الأرباح المستقبلية تساعدهم في اتخاذ قرارات في التوقيت المناسب. و من ثم فان تطبيق IFRS قد يرتبط بزيادة الإفصاح الاختياري.

و في سياق ما أوضحته نتائج الدراسة من مستوى متوسط للإفصاح الاختياري في الشركات السعودية فهناك حاجة لتوجيه الانتباه إلى لزيادة الاهتمام بالإفصاح الاختياري في ضوء الدور الايجابي لذلك الإفصاح الذي أثبتته نتائج الدراسة. و يدعو ما سبق الجهات المنظمة لبيئة الأعمال السعودية إلى توجيه الانتباه للإفصاح الاختياري في الشركات السعودية و إصدار إرشادات عامه -غير ملزمه- حول تنظيم و محتوى ذلك الإفصاح.

٦- النتائج و التوصيات و الدراسات المستقبلية

١-٦ النتائج

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- A. يرتبط التوسع في الإفصاح الاختياري بالحد من ممارسات إدارة الربح.
- B. يرتبط التوسع في الإفصاح الاختياري بتخفيف مشكلة عدم تماثل المعلومات.

- C. توفير المراجع للتأكيد حول معلومات الإفصاح الاختياري يمكن أن يحد من مشكلة فجوة التوقعات في المراجعة.
- D. تستخدم الإدارة الإفصاح الاختياري للحد من مشاكل المعلومات الناتجة من تعقد القوائم المالية.

٢-٦ التوصيات

■ بالنسبة للإدارة، نتائج الدراسة تعكس ضرورة اهتمام الإدارة بتوفير قدر أكبر من المعلومات للأطراف الخارجية لزيادة درجة إشباع تلك الأطراف. كما أن على الإدارة أن تتفق مع المراجع على توفير التأكيد لمعلومات الإفصاح الاختياري و لو بشكل جزئي.

■ بالنسبة لمكاتب المراجعة، تعكس نتائج الدراسة ضرورة أن تهتم تلك المكاتب بزيادة مهارات و قدرات المراجعين و تنوع الخبرات المتوفرة في فريق المراجعة بكل شركه و ذلك حتى تستطيع توفير خدمة التأكيد لمعلومات الإفصاح الاختياري.

■ بالنسبة للمنظمات المهنية و الجهات المسئولة فعليهم الاهتمام بوفير مزيد من الإرشادات حول تقديم الإفصاح الاختياري من جهة، و من جهة أخرى حول خدمات التأكيد التي يمكن أن تقدمها مكاتب المراجعة.

٣-٦ الدراسات المستقبلية

في بيئة الأعمال السعودية و مع التحول إلى IFRS فهناك حاجة إلى دراسة تأثير ذلك التحول على الإفصاح الاختياري. و قد أوضحت نتائج الدراسة الحالية أهمية الإفصاح الاختياري بالنسبة لبيئة التقرير المالي و بالتالي يجب الاهتمام بتطوير التقرير المالي في اتجاه التقرير المتكامل و دراسة استخدام نموذج الأعمال للقيام بذلك التطوير. و في مجال المراجعة يجب الاهتمام بدراسة تطوير معايير و إرشادات واضحة حول خدمات التأكيد التي يمكن أن يوفرها المراجع.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

١. أبوعلي، مأمون الدبعي، محمد أبو نصار، (٢٠١١)، أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد السابع، العدد الأول.
٢. شيتوي، أيمن أحمد، (٢٠٠٩)، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص: ١١٣-١٨٠.
٣. جيهان عبد الهادي موسى & نصر طه حسن، (٢٠١٦)، دراسة تحليلية لبيئة التقرير المالي في المملكة العربية السعودية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الثاني.

مراجع باللغة الانجليزية

- 1- Abarbanell, J. & Lehavy, R. (2003), "Biased forecasts or biased earnings? The role of reported earnings in explaining apparent bias and over/under reaction in analysts' earnings forecasts", *Journal of Accounting and Economics*, 36: 105-46.
- 2- Abdel-Khalik, A. R. (1993), 'Why do private companies demand auditing? A case for organizational loss of control', *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 8 (Winter): 31-53.

- 3- Adams, C. & Evans, R. (2004), 'Accountability, completeness, credibility, and the audit expectations gap', **JCC**, 14(Summer): 97-115.
- 4- Aerts, W., Cormier, D., Magnan, M., (2007), the association between web-based corporate performance disclosure and financial analyst behavior under different governance regimes, **corporate governance- an international review**, 15(6): 1301-1328.
- 5- Aerts, W., Cormier, D., Magnan, M., (2008), corporate environmental disclosure, financial markets and the media: **an international perspective, ecological economics**, 64(3): 634-659.
- 6- Ahmed, K., & Curtis, J. K. (1999), Associations between corporate characteristics and disclosure levels in annual reports: a meta-analysis, **The British Accounting Review**, 31: 35-61.
- 7- Balakrishnan, K., Billings, M., Kelly, B., Ljungqvist, A., (2012), Shaping liquidity: On the causal effects of voluntary disclosure, **Working paper**, University of Pennsylvania.
- 8- Ball, R. (2006), International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors, **Accounting and Business Research**, 36: 5-27.
- 9- Ball, R., Jayaraman, S., Shivakumar, L., (2012), Audited financial reporting and voluntary disclosure as compliments: A test of the confirmation hypothesis, **Journal of Accounting and Economics**, 53: 136-166.

- 10- Banker, R., Potter, G., Srinivasan, D., (2000), an empirical investigation of an incentive plan that includes non-financial performance measures, **the accounting review**, 75(1): 55-75.
- 11- Barako, D. G., Hancock, P., Izan, H. Y. (2006), 'Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies', **Corporate Governance**, March(2): 107-125.
- 12- Bazrafshanm, E., Kandelousi, A. S., Hooy, C., (2016), The impact of earnings management on the extent of disclosure and true financial performance: Evidence from listed firms in Hong Kong, **The British Accounting Review**, 48: 206-219.
- 13- Be Ikaoui, Ahmed Riahi. (2006), Accounting Theory, Fifth Edition, Interpreters and Ali Akbar YuliantoRisnawati, Salemba Four. Jakarta.
- 14- Beyer, A., Cohen, D., Lys, T., Walther, B., (2010), The financial reporting environment: Review of the recent literature, **Journal of Accounting and Economics**, 50: 296-343.
- 15- Bhattacharya, N., Desai, H., Venkataraman, K., (2009), earnings quality and information asymmetry, **working paper**, Edwin L. Cox School of Business, Southern Methodist University.

- 16- Bloomfield, R., (2002), The incomplete revelation hypothesis and financial reporting. **Accounting Horizons**, 16: 233–243.
- 17- Bonsall, S., & Miller, B., (2013), The impact of financial disclosure complexity on bond rating agency disagreement and the cost of debt capital. **Working Paper**.
- 18- Botosan, C. A. (1997), Disclosure level and the cost of equity capital, **The Accounting Review**, 72(3): 323–349.
- 19- Botosan, C. & Plumlee, M. (2002), a re-examination of disclosure level and the expected cost of equity capital, **journal of accounting research**, 40(1): 21-40.
- 20- Bozanic, Z., & Thevenot, M., (2015), Qualitative disclosure and changes in sell-side financial analysts' information environment, **Contemporary Accounting Research**, 32 (4): 1595-1616.
- 21- Brian B., Payne, J. L., Thomas, W., (2015). "Earnings Management: Do Firms Play "Follow The Leader?"", **Contemporary Accounting Research**, 2(4):1-27.
- 22- Bushman; R. & Smith, A. (2001), "Financial accounting information and corporate governance", **Journal of Accounting and Economics**, 32: 237-334.
- 23- Callen, J., Khan, M., Lu, H., (2013), Accounting quality, stock price delay and future stock returns, **Contemporary Accounting Research**, 30: 269–295.

- 24- Chang, M., D'Anna, G., Watson, I., Wee, M., (2008), does disclosure quality via investor relations affect information asymmetry?, **australian journal of managment**, 33(2): 375-390.
- 25- Coram, P. (2004), 'An experimental evaluation of the effect of voluntary disclosure of non-financial performance indicators and assurance on this information on stock price estimates and earning forecasts', **Working Paper**, University of Melbourne.
- 26- Chow, C. W. (1982), 'The demand for external auditing: size, debt and ownership influences', **The Accounting Review**, 57(2): 272-291.
- 27- Dhaliwal, D. S. (1980), Improving the quality of corporate financial disclosure, **Accounting and Business Research**, Autumn: 385-391.
- 28- Deegan, C., Rankin, M., Tobin, J. (2002), 'An examination of the corporate social and environmental disclosures of BHP from 1983-1997: A test of legitimacy theory', **Accounting, Auditing and Accountability**, 15(3): pp. 312-343.
- 29- DIAMOND, D., & VERRECCHIA, R., (1991), "Disclosure, Liquidity, and the Cost of Capital." **Journal of Finance**, 46: 1325-59.

- 30- DYE, R., (1985), "Disclosure of Nonproprietary Information." **Journal of Accounting Research**, 23: 123-45.
- 31- ECKER, F.; FRANCIS, J., KIM, I., OLSSON, P., SCHIPPER, K., (2006), "A Returns-Based Representation of Earnings Quality," **The Accounting Review**, 81: 749-80.
- 32- Elliott, R. T. (1998), 'Assurance services and the audit heritage', **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 17(Supplement): 1-8.
- 33- Ettredge, M., Richardson, V., Scholz, S., (2002), Dissemination of information for investors at corporatr web sites, **journal of accounting and public policy**, 21(4-5): 357-369.
- 34- Fairchild, R. (2003), "Dividend smoothing and optimal re-investment", **Managerial Finance**, 29 (11): 35-48.
- 35- Fields, T., Lys, T., Vincent, L., (2001), "Empirical research on accounting choice", **Journal of Accounting and Economics**, 31 (1-3): 255-307.
- 36- Francis, J., Nanda, D., Olsson, P., (2008), Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital, **Journal of Accounting Research**, 46(1): 53- 99.
- 37- Gelb, D. S. & Zarowin, P. (2000), 'Corporate disclosure policy and the informativeness of stock prices', **Review of Accounting Studies**, 7: 33-52.

- 38- Gietzmann, M. & Trombetta, M. (2003), "Disclosure interactions: accounting policy choice and voluntary disclosure effects on the cost of raising outside capital", **Accounting & Business Research**, 33 (3): 187-205.
- 39- Gigler, F. (1994), "Self-enforcing voluntary disclosures", **Journal of Accounting Research**, 32: 224-41.
- 40- Gigler, F. & Hemmer, T. (1998), "On the frequency, quality, and informational role of mandatory financial reports", **Journal of Accounting Research**, 36: 117-47.
- 41- Gigler, F. & Hemmer, T. (2001), "conservatism, optimal disclosure policy, and the timeliness of financial reports, **the accounting review**, 76: 471-494.
- 42- GLOSTEN, L., & MILGROM, P., (1985), "Bid, Ask, and Transaction Prices in a Specialist Market With Heterogeneously Informed Traders." **Journal of Financial Economics**, 14: 71-100.
- 43- Gong, G., Li, L. Y., Xie, H., (2009), The Association between Management Earnings Forecast Errors and Accruals, **THE ACCOUNTING REVIEW**, 84 (2): 497 - 530.
- 44- Graham, J. R., Harvey, C. R., Rajgopal, S., (2005), 'The economic implications of corporate financial reporting', **Journal of Accounting and Economics**, 40(1-3): pp. 3-73.

- 45- GROSSMAN, S. J. & HART, O., (1980), "Disclosure Laws and Takeover Bids." **Journal of Finance**, 35: 323-34.
- 46- Grossman, S., & Stiglitz, J., (1980), On the impossibility of informationally efficient markets, **The American economic review**, 70(3): 393-408.
- 47- Guay, W., Samules, D., Taylor, D., (2016), Guiding through the fog: financial statement complexity and voluntary disclosure, **Journal of Accounting and Economics**, 62(2-3): 234-269.
- 48- Hail, L., (2011), Discussion of Consequences and institutional determinants of unregulated corporate financial statements: Evidence from embedded value reporting, **Journal of Accounting Research**, 49: 573-594.
- 49- Healy, P. & Palepu, K., (1995), "The challenges of investor communications: the case of CUC International Inc.", **Journal of Financial Economics**, 38: 111-41.
- 50- Healy, P. & Palepu, K., (2001), "Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: a review of the empirical disclosure literature", **Journal of Accounting and Economics**, 31: 405-40.
- 51- Hodge, F. D. (2001), 'Hyperlinking unaudited information to audited financial statements: Effects on investor judgments', **The Accounting Review**, 76(4): 675-691.

- 52- Hunton, J. E., Benford, T., Arnold, V., Sutton, S. G., (2000), 'The impact of electronic commerce assurance on financial analyst's earnings forecasts and stock price estimates', **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 19(International Symposium on Audit Research): 5-22.
- 53- Iatridis, G. & Alexakis, P., (2012), "Evidence of voluntary accounting disclosures in the Athens Stock Market", **Review of Accounting and Finance**, 11 (1): 73 – 92.
- 54- Iskander, Amir Emil (2008) THE RELATIONSHIP BETWEEN AUDITING EXPECTATIONS GAP AND VOLUNTARY CORPORATE DISCLOSURE: EGYPTIAN EVIDENCE, Durham theses, Durham University. Available at Durham E-Theses Online: <http://etheses.dur.ac.uk/1970/>
- 55- Ittner, C. & Larcker, D., (1998), are non-financial measures leading indicators of financial performance? An analysis of customer satisfaction, **journal of accounting research**, 36(1): 1-35.
- 56- Joseph, G. (2007), 'Implications of a stakeholder view on corporate reporting', **Accounting and Public Interests**, 7: 50-65.
- 57- JUNG, W. O., & KWON, Y. K., (1988), "Disclosure When the Market Is Unsure of Information Endowment of Managers." **Journal of Accounting Research**, 26: 146–53.

- 58- Karapetrovic, S. (2002), 'On the concept of a universal audit of quality and environmental management systems', **Corporate Social Responsibility and Environmental Management**, 9(3): 147-156.
- 59- Karpoff, J. (1986), 'A theory of trading volume', **Journal of Finance**, 41(December): 766-794.
- 60- Karamanou, I. & Vafeas, N., (2005), the association between corporate boards, audit committees, and management earnings forecasts: an empirical analysis, **journal of accounting research**, 43(3): 453-485.
- 61- Kim, O., & Verrecchia, R., (1991), Market reaction to anticipated announcements, **Journal of Financial Economics**, 30: 273-309.
- 62- KIM, O., & VERRECCHIA, R., (1994), "Market Liquidity and Volume Around Earnings Announcements." **Journal of Accounting & Economics**, 17: 41-67.
- 63- KPMG, (2011), Disclosure overload and complexity: Hidden in plain sight.
- 64- Krippendorff, K. (2004), **Content analysis: An introduction to its methodology**, Beverly Hills, Sage Publications .
- 65- Lambert, R. (2001), "Contracting theory and accounting", **Journal of Accounting and Economics**, 32 (1-3): 3-87.

- 66- LANG, M., & LUNDHOLM, R., (1993), "Cross-Sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosures." **Journal of Accounting Research** ,31: 246-71.
- 67- Lang, M. & Lundholm, R. (2000), "Voluntary disclosure during equity offerings: reducing information asymmetry or hyping the stock?", **Contemporary Accounting Research**, Winter: 623-63.
- 68- Lang, M. & Stice-Lawrence, L., (2015), Textual analysis and international financial reporting: Large sample evidence. **Working Paper**.
- 69- Lawrence, A., (2013), Individual investors and financial disclosure, **Journal of Accounting & Economics**, 56: 130-147.
- 70- Lee, Y., (2012) The effect of quarterly report readability on information efficiency of stock prices, **Contemporary Accounting Research**, 29: 1137-1170.
- 71- Lehavy, R., Li, F., Merkley K., (2011), The effect of annual report readability on analyst following and the properties of their earnings forecasts, **The Accounting Review**, 86: 1087-1115.
- 72- Lennox, C. S. & Park, C. W., (2006), The informativeness of earnings and management's issuance of earnings forecasts, **Journal of Accounting and Economics**, 42: 439-458.

- 73- Leuz, C. & Schrand, C., (2009), Disclosure and the cost of capital: Evidence from firms' responses to the Enron shock, **Working paper**, University of Chicago.
- 74- Leuz, C. & Verrecchia, R., (2000), The economic consequences of increased disclosure, **Journal of Accounting Research**, 38: 91-124.
- 75- Lev, B. (1988), 'Toward a theory of equitable and efficient accounting policy', **The Accounting Review**, LXIII(1): 1-22.
- 76- Li, F., (2008), Annual report readability, current earnings, and earnings persistence, **Journal of Accounting and Economics**, 45: 221-247.
- 77- Loughran, T., & McDonald, B., (2014), Measuring readability in financial disclosures, **Journal of Finance**, 69: 1643-1671.
- 78- Merton, R. (1987), "A simple model of capital market equilibrium with incomplete information", **The Journal of Finance**, 42: 483-510.
- 79- MILGROM, P. (1981), "Good News and Bad News: Representation Theorems and Applications." **Bell Journal of Economics**, 12: 380-91.
- 80- Miller, B., (2010), The effects of financial statement complexity on small and large investor trading, **The Accounting Review**, 85: 2107-2143.

- 81- Miller, P. & Bahnsen, P., (2002), **Quality Financial Reporting**, McGraw-Hill.
- 82- Mo, K., (2015), Dynamic Relationship Between Voluntary Disclosure And Conservatism, **The Journal of Applied Business Research**, 31(4): 1376-1386.
- 83- Ozkan, N., Singer, Z., You, H., (2012), Mandatory IFRS Adoption and the Contractual Usefulness of Accounting Information in Executive Compensation, **Journal of Accounting Research**, 50 (4): 1077-1107.
- 84- Percy, M. (2000), Financial reporting discretion and voluntary disclosure: corporate research and development expenditure in Australia, **Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics**, 7(1): 1-31.
- 85- Rajgopal, S., Shevlin, T., Venkatachalam, M. (2003), 'Does the stock market fully appreciate the implications of leading indicators for future earnings? Evidence from order backlog', **Review of Accounting Studies**, 8: 461-492.
- 86- RAJGOPAL, S., & VENKATACHALAM. M., (2006), "Information Risk and Idiosyncratic Return Volatility Over the Last Four Decades." **Working paper**, University of Washington and Duke University.

- 87- Richardson, A. J. & Welker, M., (2001), social disclosure, financial disclosure and the cost of capital, accounting, **organizations and society**, 26(7-8): 598-616.
- 88- Sanjaya, I.P.S. & Young, L. (2012), Voluntary disclosure and earnings management at bank companies listed in Indonesia Stock Exchange, **China-USA Business Review**, 11 (3): 368-374.
- 89- Scott, T., (1994), incentives and disincentives for financial disclosure: voluntary disclosure of defined benefit pension plan information by Canadian firms, **the accounting review**, 69(1):26-43.
- 90- Scott, WR, (2003), **Financial Accounting Theory**, Third Ed, University of Waterloo, Prentice Hall Canada Inc.
- 91- Suijs, J. (2005), 'Voluntary disclosure of bad news', **Journal of Business Finance and Accounting**, 32(7-8): 1423-1435.
- 92- Taylor, D., & Verrecchia, R., (2015), Delegated trade and the pricing of public and private information, **Journal of Accounting and Economics**, (Dec 2015): 8-32.
- 93- Verrecchia, R., (1983), discretionary disclosure, **journal of accounting and economics**, 5 (3): 179-194.
- 94- VERRECCHIA, R. (1990), "Information Quality and Discretionary Disclosure." **Journal of Accounting & Economics**, 12: 365-380.

- 95- VERRECCHIA, R. (2001), "Essays on Disclosure." **Journal of Accounting & Economics**, 32: 97-180.
- 96- Watts, R. L. & Zimmerman, J. L. (1983), 'Agency problems, auditing and the theory of the firm: Some evidence', **Research in Accounting Regulation**, 1: 7-34.
- 97- Watts, R. & Zimmerman, J. (1986), **Positive Theory of Accounting**, Prentice-Hall, Englewood-Cliffs, NJ.
- 98- Watts., R.L & Zimmerman. J.L. , (1990), Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective, **The Accounting Review**, 65(1): 131-156.
- 99- Weil, D., Fung, A., Graham, M., Fagotto, E., (2006), "Regulation by transparency: the effectiveness of government mandated disclosure policies", **Journal of Policy Analysis and Management**, 25 (1):155-181.
- 100- Welker, M. (1995), Disclosure policy, information asymmetry, and liquidity and equity markets, **Contemporary Accounting Research**, 11: 801-827.
- 101- Wolk, H. I. & Tearney, M. G. (1997), **Accounting Theory: A Conceptual; and Institutional Approach**, (4th edn), Cincinnati, OR South-Western College Publishing.
- 102- Wu, J. & I. Zhang, I. (2009), The Voluntary Adoption of Internationally Recognized Accounting Standards and Firm Internal Performance Evaluation, **The Accounting Review**, 84 (4): 1281- 1309.

- 103- Xia., B.S. (2015), Strategic implications of voluntary disclosure and the application of the legitimacy theory. In: A. Głodowska, K. Wach (eds.), *International business and global economy* („Przedsiębiorczość Międzynarodowa” vol. 1, no. 2). Kraków: Cracow University of Economics, pp. 109-120.
- 104- You, H. & Zhang, X., (2009), Financial statement complexity and investor underreaction to 10-K information, *Review of Accounting Studies*, 14: 559–586.
- 105- ZHANG, G. (2001), “Private Information Production, Public Disclosure, and the Cost of Capital: Theory and Implications.” *Contemporary Accounting Research*, 18: 363–84.